DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1993/SCPM/L.3/Add.15
15 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس ادارة
برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

اللجة الدائمة للمسائل البرنامجية

الدورة الأربعون

١ - ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك

مشروع تقرير اللجنة الدائمة للمسائل البرنامجية عن اجتماعها المعقود خلال الدورة الأربعين لمجلس الادارة، ١ - ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣

المقرر: السيد توماس ستلزر (النمسا)

الفصل السابع - قضايا الادارة البرنامجية، بما في ذلك اللامركزية والنهج البرنامجي

١ - عرض مدير البرنامج المساعد الوثيقة DP/1993/24. وتبع ذلك مناقشة بشأن النهج البرنامجي والمبادئ التوجيهية، ووثيقة دعم البرنامج واللامركزية واستعراض منتصف المدة والرصد.

٢ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها للمناقشة التي أتاحت فرصة لتبادل الآراء فيما بينها ومع الادارة. وقالت إنها تتطلع الى مناقشات مماثلة في الجلسات المقبلة للجنة الدائمة.

النهج البرنامجي ووثيقة دعم البرنامج

٣ - قدم مشروع للمبادئ التوجيهية للنهج البرنامجي الى الحكومات في دورة غير رسمية لمجلس الادارة عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وأبلغت الوفود التي سألت عن التأخير في توزيع المبادئ التوجيهية أنها قد عممت، حاليا، على جميع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وسوف توزع وثيقة دعم البرنامج، بالمثل، على جميع المكاتب قريبا. وذكر أن الحاجة الى إدراج التغذية المرتدة من الوكالات المتخصصة كانت السبب الرئيسي للتأخير.

٤ - وأثيرت تساؤلات فيما يتعلق بطبيعة وثيقة دعم البرنامج. وطرحت أسئلة بشأن مديري البرامج الوطنيين وعلاقتهم ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٥ - وجرى توضيح أن وثيقة دعم البرنامج تمثل محاولة برنامج الأمم المتحدة الانمائي للاستجابة لقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي تضمن نداءات من أجل آليات أكثر توجها نحو البرامج؛

٦ - وأبلغت اللجنة أن تركيز الاهتمام في البرنامج القطري الجديد منصب على الدعم الشامل المطلوب لوضع وتنفيذ ثلاثة أو أربعة برامج وطنية. وأنه ينقل، بصورة عامة، التعاون التقني المقترح في مجموعه، للفترة المشمولة، وهي خمس سنوات عادة. وأن وثيقة دعم البرنامج هي الآلية، التي تتم صياغتها في وقت لاحق لتبرير وعرض الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي لكل من البرامج الثلاثة أو الأربعة، بالتفصيل. وهي تشرح لماذا يشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وفقا لولايته، وماذا سيفعل من حيث بناء القدرات، وتتضمن مؤشرات النجاح ومعلومات مالية حسب المدخلات والنواتج. فوثيقة دعم البرنامج صممت بحيث تكون مرنة.

٧ - وفيما يتعلق بمديري البرامج الوطنيين، جرى شرح أن النهج البرنامجي، يكون ناجحا فقط في حالة اعتماده على الصعيد الوطني مع وجود التزام من جانب السلطات الوطنية. وبالمثل، يجب أن يكون مدير البرنامج مواطنا اذا كانت الملكية والاستدامة من الأهداف المنشودة. وقد يوفر البرنامج الانمائي دعم السوقيات والخبرة لمساعدة المديرين في الاضطلاع بمهمتهم بكفاءة.

٨ - وكان شعور بعض الوفود أن البرامج القطرية مازالت لا تعكس النهج البرنامجي بصورة كاملة. وردا على ذلك، جرى شرح أنه لزم إدخال الشكل الجديد للبرامج القطرية في أوائل عام ١٩٩١ قبل التوصل الى اتفاق بشأن ما يشكل النهج البرنامجي بالضبط. وسوف تتم مواءمة شكل البرنامج القطري مع النهج البرنامجي، بالنسبة لدورة البرمجة السادسة.

٩ - وبالاشارة الى الفقرة ١٥، والى إغفال بلد كان يطبق حسب النهج البرنامجي، كما أوضح وفد من الوفود، تم توضيح أن القائمة المقدمة في الفقرة المذكورة ليست وافية.

١٠ - وكان هناك اتفاق على أن المصطلحات المستخدمة في سياق البرمجة ليست واضحة أو حتى محددة بدقة في جميع الحالات: وبصورة خاصة، تستخدم لفظة "برنامج" للإشارة الى عدة مفاهيم مختلفة. وأبدت عدة وفود تفضيلها للاحتفاظ بعبارة "البرنامج القطري" بدلا من الاستعاضة عنها بعبارة "الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي".

اللامركزية والتنسيق

١١ - تناولت اللجنة مسألة اللامركزية وتفويض سلطة الاعتماد المالي الى الميدان. وأثنى عدد من الوفود على ما قام به مدير البرنامج من عمل في هذا الصدد. وبالاضافة الى ذلك، طرحت اسئلة محددة فيما يتعلق بالمدى الفعلي للتفويض المالي المشار إليه في التقرير. فبينما ذكر في الفقرة ١٩ أن الممثل المقيم يتمتع

بسلطة الاعتماد المالي لمبلغ يصل الى مليون دولار، ورد في الفقرة ٢٠ (أ) أن تفويض الممثل المقيم متروك لتقدير مدير المكتب الاقليمي. وسألت الوفود كذلك عما اذا كان مستوى مليون دولار معمولا به بالنسبة لجميع المشاريع بصرف النظر عن حجم البرنامج، واذا كان هناك تفكير في مزيد من اللامركزية.

١٢ - وأجاب مدير البرنامج المساعد على النقاط المثارة، فأكد أن المبلغ المفوض للممثل المقيم هو مليون دولار بالنسبة لجميع المشاريع، بصرف النظر عن حجم البرنامج، وأن اللامركزية تعتبر عملية مستمرة التطور وأن التقدير الوارد ذكره في الفقرة ٢٠ (أ) يشير الى المشاريع التي تزيد قيمتها عن ٣ ملايين دولار والى علاقة التدرج الاداري الرسمية القائمة بين الممثل المقيم ومدير المكتب الاقليمي.

١٣ - وكانت الايضاحات الاضافية المقدمة فيما يتعلق بأسئلة الوفود تتصل بعزم مدير البرنامج على تعزيز الخبرة الوطنية بوصفها استراتيجية لتدعيم قدرة الموظفين الميدانيين (الفقرة ٢٤ (أ))؛ وبإدخال نظم الرصد والنظم المالية لتسهيل لا مركزية البرنامج والسلطة المالية على السواء؛ وبالتشديد على إدخال مؤشرات موضوعية لرصد نوعية برامج المكتب القطري. وأخيرا، وصف مدير البرنامج المساعد كيف يجري تطبيق المفهوم المعزز لرئيس الشعبة بصورة تدريجية من خلال زيادة التشاور والعمل الجماعي بين المقر والمكاتب القطرية.

١٤ - وأثيرت مسألة القلق بشأن الحاجة الى تدعيم المكاتب الميدانية من الناحية الفنية وتعزيز الموظفين الوطنيين المشتركين في التنفيذ الوطني. ولوحظ أن عدد الموظفين يعتبر كافيا في أغلب الحالات. بل إن المسالة تتعلق بوجود هيكل الموظفين السليم، ووظائف وضع الأولويات السليمة. ولهذا الغرض، ذكر مدير البرنامج المساعد أن هناك موظفين فنيين متخصصين على مستوى جيد في المكاتب الميدانية، وأنه تجري الاستفادة بالخبرة المحلية بشكل متزايد. ولاحظ أن إيجاد خبرة تقنية في جميع الميادين أمر غير مجد، ولكن يمكن الاستعانة بخبراء في تقدير وتقييم الدعم البرنامجي.

١٥ - وأعربت بعض الوفود أيضا عن القلق إزاء نقص الموارد المتاحة للمنسق المقيم، وسالت عما اذا كانت هناك بالفعل موارد موضوعة تحت تصرف المنسق المقيم لأغراض التنسيق. وردا على هذا السؤال، جرى توضيح أن المنسق المقيم، بصفته هذه، ليس لديه ميزانية لدعم وظائف ومهام الوظيفة.

استعراض منتصف المدة والرصد

١٦ - لاحظ البعض أن تقييم المشاريع السابقة والتقارير المقدمة بشأنها لا تنعكس بصورة ملائمة في البرامج القطرية. فلا توجد وثائق جيدة عن الخبرة السابقة والنتائج وأوجه النجاح الملوسة. وكان هناك اهتمام عام بوجوب زيادة تركيز الاهتمام على الرصد والتقييم. واقترح أنه، في حالة قيام الموظفين الفنيين في المكاتب الميدانية بتفويض المهام الادارية للنظراء الوطنيين، يمكنهم القيام بمزيد من الرصد والتقييم للمشاريع والبرامج.

١٧ - وفيما يتعلق باستعراضات منتصف المدة، سألت بعض الوفود عن هذه العملية وعن اختيار البرامج التي يتم استعراضها. وجرى توضيح أن استعراض منتصف المدة يعتبر مناسبة لتقييم كيف يحاول برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحقيق أهداف الدورة الجارية. وكان مجلس الادارة قد نظر في جدول زمني مؤقت (DP/1993/6) في شباط/فبراير ١٩٩٣، وسوف يستكمل الجدول في أوائل عام ١٩٩٤. وسيقرر المجلس مقدما ما هي الاستعراضات المنفردة التي يود الاطلاع عليها.

١٨ - وستبذل الجهود لادراج مؤشرات أوضح للنجاح في البرامج القطرية. بيد أن تحديد المساهمة المعينة للبرنامج الانمائي وقت إعداد البرنامج القطري ليس بالأمر السهل. وسوف تدرج تلك التفاصيل في وثائق دعم البرنامج التي تتم صياغتها في وقت لاحق.

١٩ - وذكر أن مكتب التقييم المركزي قد تناول مسألة تقييم مساهمة البرنامج الانمائي في البرامج القطرية. وهناك بيان فني عن الرصد والتقييم سوف يكون موضوعا منفصلا للمناقشة في الدورة الحالية لمجلس الادارة.

- - - - -